الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٦٠
المعقودة يوم الثلاثاء
٣٠ آذار /مارس ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الستين

الرئيس: السيد دينو (رومانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)*

التقديرات المنقحة التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ٢١٢/٤٧

* بندان نظر فيهما مجتمعين.

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.5/47/SR.60
21 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)

التقديرات المنقحة التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ٢١٢/٤٧ (تابع) (A/C.5/47/88 و A/47/7/Add.15؛ A/C.5/47/92)

١- السيد دادزي (مستشار خاص ومندوب عن الأمين العام): قال إن الأمين العام، الذي يعلق أكبر أهمية على الحوار مع الدول الأعضاء بشأن عملية إعادة التشكيل، أطلعها في مناسبات كثيرة على آرائه وخططه من خلال مشاركته في المناقشة الرفيعة المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقريره عن أعمال المنظمة، وبياناته التي ادلى بها في الجمعية العامة في جلساتها العامة واللجنة الخامسة، وفي مشاوراته مع كثير من الوفود. وكان غرضه من ذلك شرح موقفه بينما كانت عملية إعادة التشكيل جارية، وللحفز على التفكير، واستدرار ردود فعل الدول الأعضاء. وأضاف أنه (السد دادزي) سيكرر الإيضاحات الرئيسية التي قدمها الأمين العام أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن مبادئ إعادة التنظيم وطرائق تنفيذها عمليا.

٢- وقال إن الأمين العام يعتقد بأن الأمم المتحدة يجب أن تعطي لأنشطتها ومسؤولياتها في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي نفس الأهمية التي تعطيها لأنشطتها في مجال السياسة والأمن. وينبغي في هذا الصدد أن تستفيد استفادة تامة، عملا بالمبادئ التوجيهية التي تصدرها الهيئات الحكومية الدولية وبقيادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من قدرتها التنسيقية وقدراتها علىالعمل في عدة قطاعات معا، وتضع كل طاقاتها التنفيذية في خدمة أهدافها السياسية، ساعية إلى ضمان كون مختلف مجالات نشاطها تدعم وتعزز بعضها بعضا.

٣- ونوه بأن هذه الرؤيا تحتاج إلى تيسير عمل الأجهزة الحكومية الدولية ذات العلاقة، ووجود أمانة عامة دينامية ومنظمة جيدا، وتسلسل السلطة فيها واضح، مما يجذب إليها موظفين ذوي مؤهلات عالية، وبذلك تكون أكثر استعدادا لتعزيز الحوار والتعاون مع مؤسسات أخرى في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

(السيد دادزي)

٤- وأشار إلى أن الدول الأعضاء تتوقع من الأمانة العامة أن تقدم إليها معلومات وأفكارا ومشورة عملية لمساعدتها في صياغة استراتيجياتها، وتأمل في أن تستمد فائدة أكبر من أثر أنشطتها التنفيذية. ولذلك فإن واحدا من الأهداف الرئيسية لإعادة التنظيم هو عكس الاتجاه نحو التفتت والتجزئة، الذي أدى إلى التبديد وعدم الكفاءة، بإعادة تجميع الأنشطة المتشابهة في طبيعتها تحت قيادة موحدة. وبهذه الروح توخى الأمين العام، مستفيدا من العمل الذي قام به فريق المستشارين المستقلين الرفيع المستوى، الذي أنشئ لمساعدته، ثلاث مجموعات من المهام وعهد بكل مجموعة إلى إدارة جديدة: أولا، الدعم الفني لرسم السياسة والتنسيق، ومتابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ودعم لجنة التنمية المستدامة؛ ثانيا، جمع البيانات وتطويرها وتحليل السياسات؛ وأخيرا، التعاون التقني الذي سيتم تنفيذه من المقر.

٥- وأضاف أن الأمين العام قرر أن ينشئ الإدارات الثلاث الجديدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ وبين اختصاصاتها في تقريره (A/C.5/47/88). ونزولا عند رغبة الجمعية العامة في اتباع نهج متكامل إزاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية، عهد بالمسؤولية عن جميع هذه المسائل وعن صياغة السياسة إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وهذه الإدارة مسؤولة أيضا عن تنسيق تنفيذ الاستراتيجيات واللبرامج الواقعة في مجال اختصاصها، ولا سيماالمشاريع الطموحة المتعلقة بإفريقيا وأقل البلدان نموا، التي تتجاوز حدود التعاون التقني كثيرا، وتحتاج إلى تدابير من قِبَلِ عدد من كيانات الأمم المتحدة. وسيعهد بهذه المسؤولية إلى وحدة محددة في الإدارة وسيتم تعزيزها لتحقيق هذه الغاية.

٦- وفيما يتعلق بإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، من الجدير بالملاحظة أن بحوثها في السياسات الاقتصادية، ودور القطاعين العام والخاص، وآليات السوق، وتشجيع مبادرات الأعمال الحرة والتنافس، لن تركز على الدعوة إلى نماذج معينة، وإنما على تزويد الحكومات بتحليل مقارن للخبرات الوطنية، مما قد يشاعدها على اتخاذ قراراتها.

٧- وذكر أن إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية مسؤولة، في جملة أمور، عن أنشطة التعاون التقني. وينصبُّ التركيز على مساعدة أقل البلدان نموا، وعلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفقا لقرارات معينة اعتمدت مؤخرا؛ ولكن من الواضح أن تحديد الأولويات سيظل امتيازا للدول الأعضاء. وقال إن دمج مكتب خدمات المشاريع في هذه الإدارة يهدف إلى الاستجابة للحرص على تمشي مهامه مع المقاصد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتمكينه من العمل بكفاءة وبطريقة فعالة الكلفة ومستقلة.

(السيد دادزي)

٨- ويجب أن يكون هناك، طبعا، تنسيق جديد بين الإدارات الجديدة، وفيما بينها وبين الكيانات الأخرى الموجودة خارج المقر. ويعترف الأمين العام تمام الاعتراف بوجوب ذلك وسوف يعتمد بصورة رئيسية على إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وهو ينوي إنشاء عدد من آليات التنسيق الداخلية وسيرأسها هو نفسه إذا اقتضى الأمر؛ وهي: اجتماعات رؤساء الإدارات الجديدة، مثلا، واجتماعات جميع الكيانات المعنية، في مراحل هامة من عملية تخطيط البرامج. وسوف يحتفظ أيضا بنظام الاجتماعات الحالي الذي يشمل الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية، وكذلك اجتماعات التنسيق التي يعقدها مع رؤساء الإدارات والبرامج قبل اجتماعات لجنة التنسيق الإدارية.

٩- وقال إن الأنشطة والبرامج المتصلة بالعلم والتكنولوجيا وبالشركات عبر الوطنية هي أهم الأنشطة والبرامج المتأثرة بإعادة توزيع المسؤوليات بين الإدارات الموجودة في نيويورك والكيانات الموجودة خارج المقر. وفيما يتعلق بنقل هذه الأنشطة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أكد الأمين العام أنه سيحافظ على الكتلة الحرجة من القدرة على إجراء البحوث والتحليلات والتعاون التقني، وأن اللجنتين وكذلك مجلس التجارة والتنمية سوف تستفيد من هذا النقل.

١٠- وأشار إلى أن تحقيق اللامركزية بالنقل إلى اللجان الإقليمية كان هو الآخر محل تعليق. وقال إن الأمين العام يضع نصب عينيه توزيعا أكثر فعالية للمسؤوليات بين الكيانات العالمية والإقليمية يأخذ في الحسبان على اتم وجه خصائص كل منها. ولذلك ستتم متابعة عملية اللامركزية بطريقة عملية، مع مراعاة متطلبات كل لجنة ومراعاة معايير مثل فعالية الكلفة ومدى توفر خبرة ودراية معينة، ومعلومات محددة، وتخصصات متعددة القطاعات.

١١- وأشار إلى أنه قد يكون من المفيد توضيح نظرة الأمين العام لتمثيل الأمم المتحدة على الصعيد القطري ودور المنسقين المقيمين. وقال إن أهداف الأمين العام هي تحقيق التكامل على الصعيد القطري بين مختلف البرامج التي تقع تحت سلطته مباشرة، دون المساس بتميُّزها، وتعزيز دور المنسق المقيم دعما لأهداف التنمية للبلد المعني. وهذا نهج يتفق مع الآراء التي طورتها الجمعية العامة في قرارها ١٩٩/٤٧، والتي سوف يسترشد بها الأمين العام في زيادة تطوير أفكاره وتطبيقها.

١٢- وأخيرا، فيما يتعلق بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي، قال إنه يود أن يجيب على السؤال الذي طرح مرارا وتكرارا بشأن الجدول الزمني لإعادة التشكيل. وأضاف أن الأمين العام، إدراكا منه للاضطرابات التي لا بد من أن يسببها هذا النوع من العمليات، لا ينوي أبدا إطالة العملية. غير أنه أشار

(السيد دادزي)

إلى أن اللامركزية ودمج مكتب خدمات المشاريع في إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية يحتاجان إلى قرارات من هيئات تشريعية لا تستطيع اتخاذهذه القرارات قبل نهاية السنة.

١٣- وقال إن وجود إدارة فعالة لشؤون الإدارة والتنظيم شرط لا بد منه لأداء المنظمة على الوجه الفعال. وقد مكّن تحليل المهام المراد إنجازها والعلاقات فيما بينها الأمين العام من التركيز على مجموعة واضحة من الأهداف. وهناك حاجة إلى إعادة ترتيب الإدارة والتنظيم لجعلهما أداة أكثر شفافية ومرونة وقابلية للمساءلة أمام الأمانة العامة نفسها وأمام الدول الأعضاء. وهذا يفترض تجميع الأنشطة المترابطة في إدارة واحدة تعالج بصورة رشيدة قضايا الميزانية وشؤون الموظفين والخدمات العامة وخدمة المؤتمرات. والهدف في هذا المجال، كما هو في جميع المجالات الأخرى، هو استخدام الموارد على نحو أرشد بغية ضمان أداء أفضل، ومن ثم تحسين نوعية الخدمات.

١٤- وأضاف أن إدارة وتنظيم عمليات حفظ السلم تزداد تعقيدا مع كل قرار يتخذه مجلس الأمن، والأمين العام عارف جدا بهذا الوضع. وقد اتخذ، أخيرا، خطوات لتعزيز قدرة المنظمة في هذا المجال. وستنعكس نتائج هذه التدابير، وأي تحسين إضافي في أداء إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

١٥- وأشار إلى أن الأمين العام قد أعلن التزامه، بخاصة في اللجنة الخامسة، بأن يفعل كل ما في وسعه لتعزيز الخدمة المدنية الدولية. ولما كان استقلال الخدمة المدنية الدولية يعتمد على التفريق بوضوح بين التعيينات المهنية والتعيينات السياسية، فهو يدرس إمكانية إنشاء رتبة جديدة باسم مد-٣. وفي ضوء المشاورات التي أجراها وتحليل طلبه من خبراء خارجيين، يعتزم، كما يتبين من هذا التقرير، أن يقدم إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب اقتراحا رسميا، وسيأخذ في الحسبان، طبعا، الآراء التي أبدتها اللجنة الاستشارية والدول الأعضاء.

١٦- الرئيس: لفت انتباه أعضاء اللجنة إلى الرسالة المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣، والموجهة من رئيس لجنة الاشتراكات إلى رئيس اللجنة الخامسة (A/C.5/47/92).

١٧- السيد مككينون (نيوزيلندا): تحدث باسم أستراليا وكندا ونيوزيلندا فرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمانة العامة كوسيلة لتحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء. وقال: كما أن الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول في

(السيد مككينون، نيوزيلندا)

المنظمة، مسؤول عن اقتراح طرق فعالة الكلفة لإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة، كذلك الجمعية العامة مسؤولة عن إنشاء الميزانية وبرمجة أنشطة المنظمة. ومن المؤسف أن المعلومات المقدمة في الوثيقة A/C.5/47/88 لا تمكّن من إجراء تحليل واف للآثار المالية والعملية لمقترحات إعادة التشكيل ومن إجراء تحليل، على وجه التحديد، للتوزيع "الإجمالي" للموارد بين الإدارات وداخل كل إدارة.

١٨- وقال إنه يسر الوفود الثلاثة أن ترى أن تنقيح اعتمادات الميزانية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ بالتخفيض قد أسفر عن توفير ٤٠٠ ٢٦٣ دولار وأنه أمكن تمويل تكاليف تزيد على ١,٥ مليون دولار تتصل بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية دون الرجوع إلى الصندوق الاحتياطي. وأحاطت علما أيضا بأن أي حالات ازدواج أخرى أو زيادة عن الحاجة في مختلف وحدات الأمانة العامة سوف تزال في إطار تخطيط وإعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. ولهذا يلزم وضع مخطط موجز ودقيق للهياكل الإدارية الجديدة والموارد المقابلة لها. وإذا قدم الأمين العام، كما طلبت اللجنة الاستشارية، خطة إجمالية لإعادة التشكيل يبين فيها التدابير المحددة التي سيتخذها في إطار جدول زمني محدد، فستكون الدول الأعضاء أقدر على تقييم التغييرات المقترحة على هياكل الإدارة والتنظيم في الأمانة العامة.

١٩- وإن الوفود الثلاثة، وقد قالت هذا، ورهنا بالملاحظات التالية، مستعدة للموافقة على الاعتمادات المنقحة البالغ مقدارها ٨٠٠ ٧٧٥ ٤٦٧ ٢ دولار، وما يقابلها من نقل موارد فيما بين أبواب الميزانية أثناء تنفيذ المرحلة الثانية من عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة.

٢٠- وينبغي لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، التي عهد إليها بالمهام المتصلة بتطوير السياسات وتنسيق الخدمات الفنية المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية المركزية، أن تضمن على وجه التحديد تنفيذ المهام الجديدة التي كلفت بها المنظمة، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وبالإضافة إلى تقديم خدمات الأمانة للجنتي المفاوضة الحكوميتين الدوليتين المعنيتين بتغير المناخ وبالتصحر، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للبلدان الجزيرية الصغيرة النامية، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٩١/٤٧، أن تنشأ في تلك الإدارة "أمانة . . . محددة بوضوح" مسؤولة عن رصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتقدم خدمات الدعم للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وسيلزم أيضا، في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، ضمان توفير موارد كافية للمهام الأخرى التي صدر بها تكليف في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك مجال قانون البحار.

(السيد مككينون، نيوزيلندا)

٢١- وينبغي لإنشاء إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات البلدان النامية بسرعة. وترحب الوفود الثلاثة بتأكيدات الأمين العام أنه ينوي المحافظة، في إطار الترتيبات المستقبلة، على الكفاءة الحالية والطابع الاستقلالي لمكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المستصوب، في المستقبل القريب، كوسيلة لتحسين الاتصال بين الأمانة العامة والوفود، أن تتلقى الوفود خريطة تنظيمية للإدارات الثلاث الجديدة تعيّن جهات الاتصال ذات العلاقة.

٢٢- وفيما يتعلق بإدارة شؤون الإدارة والتنظيم، تؤيد الوفود الثلاثة اقتراح الأمين العام إنشاء عدد محدود من الوظائف برتبة مد-٣ مكافئة في المرتب والاستحقاقات لرتبة الأمين العام المساعد. ويرى أن من المناسب جدا أن تصنف في هذه الرتبة وظائف أعلى موظفين في الإدارة، الذين يطلب منهم تنفيذ القرارات الهامة المتعلقة بالميزانية وشؤون الموظفين، ويعهد إليهم بمسؤوليات لا تقل أهمية عن المسؤوليات التي تناط بكبار موظفي الإدارات الأخرى. غير أن تخفيض عدد الوظائف الرفيعة المستوى يهدف إلى تقليل التفتت في تلك الإدارة وتعزيز مسؤولية المديرين. ولذلك تشارك الوفود الثلاثة اللجنة الاستشارية مخاوفها من أنه سيصعب منع انتشار الوظائف التي برتبة مد-٣. ومن المستصوب تأجيل القضية إلى أن تتمكن لجنة الخدمة المدنية الدولية من دراستها بتمعن أكثر.

٢٣- وفيما يتعلق باقتراح نقل شعبة العمليات الميدانية من مكتب الخدمات العامة إلى مكتب وكيل الأمين العام، تعتقد الوفود الثلاثة بأن هذا النقل قد يعزز القدرة التنظيمية لوكيل الأمين العام. وهي تؤيد بصورة أعم رأي اللجنة الاستشارية القائل إنه ينبغي مراجعة النقل في إطار أوسع يأخذ في الحسبان تفاعل الشعبة مع الجوانب المالية والسياسية لعمليات حفظ السلم. وقد أكدت الوفود الثلاثة مرارا وتكرارا الحاجة إلى إصلاح الهياكل الأساسية للأمانة العامة وإجراءاتها لتحسين الاستجابة العملية للأمم المتحدة في مجال حفظ السلم، وأعرب عن أمله في أن يكون التقرير المطلوب تقديمه في الجزء باء من القرار المتعلق بعملية الأمم المتحدة في موزامبيق بمثابة نقطة بداية لمزيد من العمل في هذا الاتجاه.

٢٤- وفيما يتعلق بنقل المهام والوظائف من المقر يجب ألا يغرب عن البال أن الهدف الرئيسي من عملية الإصلاح هو تحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك تقديم خدمات أفضل وأكثر تكاملا إلى الهيئات الحكومية الدولية. ومن المهم أيضا ألا يغرب عن البال أنه ما زال ينبغي معالجة

(السيد مككينون، نيوزيلندا)

جوانب من عملية الإصلاح (اللامركزية، والإقليمية وتعزيز الوجود الميداني). وإزاء هذه الخلفية، تود الوفود الثلاثة أن تدرس القضايا المتصلة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

٢٥- السيد برايتنشتاين (فنلندا): تحدث باسم بلدان الشمال الأوروبي فقال إن للأمم المتحدة وظيفتين أساسيتين متساويتين في الأهمية، وهما صيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأوسع معانيها، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان. وتود بلدان الشمال أن تعرب عن تأييدها العام للمقترحات التي قدمها الأمين العام والخطوات التي اتخذها بوصفه رئيس الجهاز التنفيذي لإصلاح القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء إدارات أيسر تنظيما.

٢٦- وأشار إلى أن بلدان الشمال شاركت بنشاط في مناقشة عملية الإصلاح. ففي مجال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، تؤكد الحاجة إلى تقسيم أكثر دقة للمسؤوليات بين الأمانة العامة ومختلف الصناديق والبرامج. ولذلك لديها تحفظ على نقل مكتب خدمات المشاريع إلى إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية الجديدة. وهي تتطلع قدما إلى التقرير المفصل الذي طلبته اللجنة الاستشارية عن طرائق تنفيذ النقل المقترح.

٢٧- وقال إن مهمة الأمانة العامة هي أن تقدم توصيات بشأن المهام المعيارية للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. أما المهام التنفيذية فينبغي أن تقوم بها هيئات أخرى كالصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بدعم من الوكالات المتخصصة. ولذلك تعتقد بلدان الشمال أنه ينبغي دراسة آثار نقل مكتب خدمات المشاريع في السياق الأوسع مدى - سياق إصلاح الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أدوار وولايات الأمانة العامة للأمم المتحدة والصناديق والبرامج المشار إليها.

٢٨- ولما كانت أنشطة مكتب خدمات المشاريع تمول بالتبرعات، التي يأتي ٥٠ في المائة منها من خارج منظومة الأمم المتحدة، تعتقد بلدان الشمال بأن من الضروري تحديد الآثار المالية للنقل بوضوح. ويجب أن تؤخذ في الحسبان آثار هذا النقل على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا. وهذه مسألة ينبغي أيضا أن ينظر فيها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(السيد برايتنشتاين، فنلندا)

٢٩- وذكّر بأن الأمين العام قال في تقريره إنه يجب الوفاء بعدة شروط للمحافظة على قدرة المكتب على المنافسة وقواه النسبية. وأحد هذه الشروط يتعلق بتقديم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدمات مركزية للمكتب، وهذه يجب أن تقدمها الأمم المتحدة بدلا منه.

٣٠- وعلاوة على ذلك، لا تعتقد بلدان الشمال بأن تقسيم المسؤوليات بين إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية وبين الصناديق والبرامج التنفيذية واضح بما فيه الكفاية. وتتساءل إن كان هذا التقسيم قد تم، ببساطة، بحسب الميادين التي تعمل فيها الإدارة والصناديق والبرامج، أم أن النية ربما كانت تتجه إلى أن تقوم الإدارة بتطوير قدرات لبناء السلم بعد المنازعات، بينما تركز الصناديق والبرامج على التعاون الإنمائي الطويل الأجل.

٣١- وباستثناء مسألة نقل مكتب خدمات المشاريع، تعتقد بلدان الشمال بأن قرار إنشاء ثلاث إدارات مكان إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قرار معقول. فمن شأن الهيكل الجديد أن يمكّن من مقاومة الميل لدى مختلف عناصر المنظمة إلى تطوير برامج عمل خاصة بها في معزل عن بعضها البعض، مما يؤدي في الغالب إلى الازدواجية، وكذلك ميل المنظمة إلى إنشاء كيانات جديدة في الأمانة كلما أنشئ برنامج جديد.

٣٢- وفيما يتعلق بنقل عدة وحدات من المقر وإليه، قال إن الحاجة تدعو إلى مزيد من المعلومات عن الأساس المنطقي للاقتراحات المقدمة في التقديرات المنقحة. وما ينبغي فعله الآن هو ضمان إجراء الانتقال بأيسر ما يمكن؛ وينبغي إجراء تقييم في غضون سنة أو سنتين.

٣٣- وبينما تشجعت بلدان الشمال لتمكّن الأمين العام من البقاء في حدود الموارد الموجودة، وهذا يتمشى مع المقصد الأساسي لعملية إعادة التشكيل، فهي تعتقد، كما تعتقد الجنة الاستشارية، بأنن ينبغي كشف الأثر المالي للعملية كشفا تاما.

٣٤- وكما أشار الأمين العام في الفقرة ٣٩ من التقديرات المنقحة، ينبغي إصلاح تقديم التقارير عن القضايا الإنمائية. فثمة حاجة إلى تقديم تقارير موحدة بدلا من الأعداد الهائلة من المنشورات التي يصعب على المرء أن يستخلص منها نتيجة، وتستسغرق دراستها وقتا طويلا.

(السيد براينتشتاين، فنلندا)

٣٥- وفيما يتعلق باللامركزية، التي ستكون قضية رئيسية في المرحلة التالية من عملية الإصلاح، تتطلع بلدان الشمال قدما إلى تلقي الاقتراحات التي سيقدمها الأمين العام في إطار ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وقال إن التجربة دلت على أن من المهم إجراء مشاورات غير رسمية بشأن المسالة قبل اتخاذ أي قرار.

٣٦- وفي القطاع السياسي قال إن بلدان الشمال تعلق أهمية كبيرة على إدارة عمليات حفظ السلم وتمويلها. وارتفاع عدد الأشخاص اللازمين لهذه العمليات من ٠٠٠ ١٥ شخص إلى أكثر من ٠٠٠ ٥٠ يعني أن من المستحيل القيام بهذه العمليات بنفس الطريقة التي كانت تنفذ بها في الماضي. ويلزم إجراء تعديلات في الهياكل والقوى العاملة وأساليب العمل في أسرع وقت ممكن لمواكبة الزيادة في عبء العمل. ولم يعد من الممكن إعداد ميزانيات حفظ السلم على مدى عدة أشهر. وينبغي مراجعة أساليب الميزنة وتغييرها حسب الاقتضاء. وينبغي أيضا أن يبذل الأمين العام والدول الأعضاء كل ما في وسعهم، سواء عن طريق انتداب الموظفين أو إعارتهم، لتعزيز القدرة على معالجة مختلف جوانب عمليات حفظ السلم. وينبغي أن يعالج الأمين العام هذه القضايا باعتبارها قضايا ملحة.

٣٧- وقال إن الجزء الرئيسي من عملية إعادة التشكيل المبين في التقديرات المنقحة لن يؤتي أكله إلا بتعزيز آليات المراجعة الداخلية للحسابات والتفتيش والتقييم. وقد أدى تخفيض عدد الوظائف الرفيعة المستوى إلى توضيح هيكل القيادة، غير أن إلغاء الوظائف وتصنيفها يجب أن يقوم على أساس التحليل الوظيفي لأهمية أية وظيفة بعينها والمسؤوليات المنوطة بها. ومن الأمثلة على ذلك وظائف كبار موظف بإدارة شؤون الإدارة والتنظيم. فبلدان الشمال تتفق مع اللجنة الاستشارية في أن القرارات المتعلقة بالوظائف الرفيعة المستوى في الإدارة يجب أن تؤجل إلى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وربما يكون من المفيد أيضا إنشاء معايير تصنيف موضوعية للوظائف الرفيعة المستوى. وأخيرا، قال إن إنشاء رتبة مد-٣ ربما يكون له آثار على النظام الحالي.

٣٨- وفيما يتعلق بوظيفة مدير مركز التجارة الدولية، قال إن بلدان الشمال، بوصفها من الجهات المانحة الرئيسية للمركز، تود أن تلفت الانتباه إلى حقيقة أن الوضع الذي أوجده عدم اتخاذ قرار لمدة تزيد على سنة، قد تركت بالفعل آثارا خطيرة على عمل مركز التجارة الدولية، ومن ثم علىالبلدان النامية. وترى بلدان الشمال أن من الضروري جدا أن تتخذ الجمعية العامة ومجموعة غات قرارا عاجلا في الموضوع.

(السيد برايتنشتاين، فنلندا)

٣٩- وبينما يجري تبسيط وترتيب هياكل المنظمة إلى حد بعيد، ينبغي لعملية الإصلاح أيضا أن تمكّن من إدخال تحسينات على أساليب عمل كل موظف، وفي تقييم الأداء والتطوير الوظيفي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون أجور الموظفين أكثر تناسبا مع مقدار العمل الذي يقومون به ومستوى المسؤولية التي يتحملونها. وينبغي رفع تجميد التعيينات لا للتعيين بلا تمييز، وإنما لعرض وظائف بسرعة على المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار نتيجة لامتحانات التوظيف.

٤٠- وقال إن عملية الإصلاح يجب أن تمتد إلى العمليات والهياكل الميدانية، وفي النهاية إلى الوكالات المتخصصة. وبلدان الشمال تتطلع قدما إلى تلقي مقترحات أخرى من الأمين العام في هذه المواضيع.

٤١- وخلص في النهاية إلىالتصريح بأنه غني عن القول إن الأساس المالي المضمون أمر لا غنى عنه لبقاء الأمم المتحدة كمنظمة دولية ذات مصداقية، وأية عملية إصلاح تقوم بها لن تنجح إلا إذا دفعت الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها.

٤٢- السيد هوهنفيلنر (النمسا): قال إن حكومته تعهدت بأن تتعاون تعاونا تاما مع الأمين العام بشأن إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة للأمم المتحدة بغية تعزيز كفاءتها، وسوف تواصل هذا التعاون.

٤٣- وحيث إن المرحلة الراهنة من عملية إعادة التشكيل تنطوي على إنشاء ثلاث إدارات جديدة في نيويورك ونقل ٧٧١ وظيفة بين مختلف مراكز العمل، من الضروري تقييم جميع الآثار المترتبة على التغييرات المقترحة تقييما دقيقا. غير أن الوفد النمساوي، إلى جانب وفود أخرى كثيرة، واللجنة الاستشارية، يأسف لكون الوثيقة التي هي قيد النظر، لم تعط توضيحا كافيا للأثر البرنامجي لإعادة التشكيل، كما هو مطلوب في قراري الجمعية العامة ٢٣٢/٤٦ و٢١٢/٤٧. وينبغي، على وجه الخصوص، تبرير انشطة النقل بصورة أكثر إقناعا.

٤٤- وقال إن لدى الوفد النمساوي شكوكا كبيرة بشأن دمج الأنشطة الاجتماعية في اثنتين من الإدارات الاقتصادية الثلاث. فعندما جمعت بهذا الشكل مع المسائل الاقتصادية والبيئية، من المرجح أن تحرم من أية صياغة مستقلة، مما قد يثير أسئلة حول تعزيز القضايا الاجتماعية التي قصد بإصلاح الأمم المتحدة في عام ١٩٨٧ أن يلفت الانتباه إليها بأن عهد بها إلى مركز ذي كيان مستقل عن كيان القطاع الاقتصادي، ألا وهو مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في فيينا. وربما يكون لإلغاء المركز ونقل عدد كبير من وظائفه إلى نيويورك آثار سلبية على الأعمال التحضيرية لأحداث هامة، كالسنة الدولية

(السيد هوهنفيلنر، النمسا)

للأسرة في عام ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥. وأضاف أن الوفد النمساوي، من جانبه، ما زال مقتنعا بأنه يجب أن تظل في فيينا هيئة مركزية لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الاجتماعية.

٤٥- وقال إن التزام الأمين العام رسميا بإبقاء فيينا كمقر رئيسي للأمم المتحدة أمر ذو أهمية بالغة للوفد النمساوي. يضاف إلى ذلك أن الوظائف الست عشرة لشعبة شؤون الفضاء الخارجي التي ستنقل إلى فيينا لا تشكل تعويضا عن الوظائف التسع والخمسين التي ستسحب من فيينا. فقد سبق أن انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالفضاء الخارجي في فيينا، وكذلك لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اجتمعت ثلاث مرات في فيينا. وكثير من الوفود أبرزت الدور الذي قامت به النمسا برئاستها للجنة منذ نشأتها. وقد صرح الوفد النمساوي بأنه يعتبر إعادة الوزع هذه المرحلة الأولى من مراحل نقل أنشطة إلى فيينا تعادل الأنشطة التي ستنقل إلى نيويورك. وإن موافقته على مقترحات إعادة التشكيل ستكون مرهونة بتنفيذ ذلك.

٤٦- يضاف إلى ذلك أن شعبة شؤون الفضاء الخارجي صغيرة جدا بحيث ينبغي للأمين العام أن يتخذ خطوات للاستفادة على الوجه الكافي من حيز المكاتب في فيينا الموفر للأمم المتحدة دون أي تكلفة عليها. وهكذا، تتطلع النمسا قدما إلى تلقي مقترحات إضافية من الأمين العام بشأن الأنشطة التي يمكن أن تستفيد من النقل إلى فيينا، وهذا ما ينوي أن يقدمه في الميزانية البرنامجية التالية. وينبغي له أن يقدم صورة شاملة لجميع أنشطة النقل من فيينا وإليها. وتؤيد النمسا، بعد أن قالت هذا، عزم الأمين العام على تحقيق اللامركزية في الأنشطة.

٤٧- وألمح إلى أن اللجنة الاستشارية قالت إن البيانات المالية الواردة في تقديرات الميزانية المنقحة غير قابلة للمقارنة مع البيانات الواردة في الميزانية البرنامجية التي أقرتها الجمعية العامة. ونتيجة لذلك، لاتستطيع الدول الأعضاء أن تقيم الآثار المالية للمرحلة الراهنة من إعادة التشكيل. غير أنه يبدو أنها تنطوي على تكاليف كبيرة، لأن الوفورات نتجت عن تخفيض عدد الوظائف الرفيعة المستوى أثناء المرحلة الأولى. ولذلك يتطلع وفده قدما إلى تلقي معلومات مفصلة عن تكاليف إعادة التشكيل، بما في ذلك تكاليف حيز المكاتب الإضافي الناتج عن نقل الوظائف، كما طلبت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٥ من تقريرها (A/47/7/Add.15).

(السيد هوهنفيلنر، النمسا)

٤٨- ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن فيينا هي المقر الوحيد للأمم المتحدة الذي يقدم فيه حيز المكاتب بسعر رمزي مقداره عشر سنتات في السنة. وباستخدام مكتب فينا استخداما تاما، توفر الأمم المتحدة تكاليف الإيجار. وينبغي أثناء أزمة مالية أن يؤخذ عنصر تكلفة نقل الأنشطة والموظفين في الحسبان.

٤٩- السيد بابا (أوغندا): قال إنه يؤيد تمام التأييد البيانات التي أدلى بها رئيس مجموعة السبعة والسبعين في الجلسة التاسعة والخمسين بشأن القضايا المطروحة على اللجنة. وتبقى هناك مسألة ما إذا كانت الهياكل القائمة تستطيع تنفيذ المهام التي شرعتها الدول الأعضاء.، وإن كان الأمر كذلك، فهل الإصلاح ضروري؟ وهل هناك مرحلة ثانية على الطريق؛ وهل ينبغي، في إعادة التشكيل، رسم خطوط واضحة بين الاختصاصات أم ينبغي التماس الانسجام؟

٥٠- وأشار إلى أن القرارين ٤١/٢١٣ و٤٦/٢٣٢ أعطيا الأمين العام إشارة واضحة لإجراء أي إعادة تشكيل بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد تود أوغندا أن تعلن تأييدها لوجهات النظر التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦ من تقريرها (A/47/7/Add.15). ويود وفده أيضا أن يرى بوضوح إلى أين ستؤدي الإصلاحات بالمنظمة. وقال إن تقرير الأمين العام ناقص في هذا الصدد. ولذلك تتطلع أوغندا قدما إلى اللحظة التي يتم فيها استعراض الخطة الإجمالية لإعادة التشكيل وإلى إشارة مبكرة إلى الإطار الزمني الذي تنفذ فيه كل الإصلاحات قبل الشروع في أية مرحلة لإعادة التشكيل.

٥١- وقال إن نوايا الأمين العام غير واضحة فيما يتعلق بالبنود التي تناولتها الفقرة ٤٠ (أ) والفقرتان ١٠٠ (٤) و (٥) من تقريره حيث جمعت أقل البلدان نموا مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويمكن تفسير هذا بأنه يضع المجموعة الأولى على قدم المساواة مع الثانية، ومن الواضح أن هذا غير مناسب حتى على علاته. ويجب أن تستشار الدول الأعضاء بشأن الخيارات السياسية الهامة من هذا النوع، وإذا اقتضى الأمر ستبين رأيها بعد المداولة. وعاد إلى القضايا المعالجة على وجه التحديد في الفقرات المشار إليها فقال إن النصوص التي تعرّف المهام واضحة، ومن المؤكد أن الأمين العام سيلتزم بها التزاما دقيقا.

٥٢- ونظرا إلى قلة المعلومات الشاملة عن توزيع البرامج الفرعية والموارد المشتركة بين الإدارات، قال إن من الصعب الإدلاء بأي تعليق فني على التقديرات المنقحة. وأضاف أن معالجة برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية إفريقيا وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات ممتازة. فعندما

(السيد بابا، أوغندا)

اعتمدت الجمعية العامة البرنامج الجديد اتخذت ترتيبات لتعزيز إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية المسؤولة عن تنفيذه. وهذا أمر مرغوب فيه لأنه ينطوي على برنامج عالمي يتطلب تنسيقا على مستوى المنظومة بأسرها. وقد اكتسب البرنامج هذا المركز بسبب الوضع السائد في قارة علقت عليه آمالا كبيرة.

٥٣- وفيما يتعلق بالوجود الموحد للأمم المتحدة على الصعيد القطري، قال إن أوغندا تؤيد الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٣ من تقريرها تأييدا تاما. ففي عام ١٩٩٣، أثناء استعراض الأمم المتحدة الثلاثي لسياسة عمليات التنمية، رفضت فكرة إنشاء وظيفة ممثل للأمم المتحدة رفضا باتا. ويهمنا أن نعرف مصدر التأييد الذي يقال إن المشروع يحظى به بصورة متزايدة.

٥٤- وأشار إلى أن الأمين العام تنبأ بوفورات مقدارها ٤٠٠ ٢٦٣ دولار من المبالغ التي أقرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ولكن التنبؤات المنقحة لا تبين كل تكاليف عملية إعادة التشكيل. وهناك أيضا تكاليف محتملة ألمحت إليها اللجنة الاستشارية في الفقرات من ٢٥ إلى ٢٧ من تقريرها.

٥٥- وفيما يتعلق بنقل موظفين من الأمانة العامة إلى الأونكتاد، قال إن مما يثير القلق مسألة كيف تتمكن الهيئات التشريعية المسؤولة عن العلم والتكنولوجيا وعن الشركات عبر الوطنية أن تعمل في نيويورك، بينما توجد خدمات دعمها في جنيف، وأهم من ذلك أيضا ما الذي يستطيع الموظفون المنقولون إلى جنيف أن يؤدوه بينما لا يستطيعون تأديته في نيويورك؟ وأضاف أن وفده يؤيد كل شيئ يفعله الأمين العام لترشيد عمليات الأمم المتحدة وهيئاتها ولكنه يأمل في أن يتصرف الأمين العام بطريقة متكاملة ومتماسكة. وإن الطريقة التي تعامل بها الآن الإدارات المسؤولة عن العلم والتكنولوجيا ليست مرضية أبدا.

٥٦- وفيما يتعلق باقتراح الأمين العام دمج مكتب خدمات دعم مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية الجديدة، سيكون وفده ممتنا لإيضاح مدى الاستقلال الذاتي المتوخى لأن هناك حاجة طبعا إلى حد واضح بين الإدارة الجديدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمسؤولية المكتب. فإذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولا عن تقديم الخدمات الإدارية واحتفظ مجلس إدارته بحق الإشراف، يحق لنا أن نتساءل ما هو الدور الذي ترك للإدارة، أو بالأحرى كيف سيتجلى الاستقلال الذاتي للمكتب؟

(السيد بابا، أوغندا)

٥٧- وأشار إلى أن الأمين العام طلب الاحتفاظ ببعض الوظائف وإعادة وزع وظائف أخرى بصورة مؤقتة فقط. وأعرب عن أمله في أن تستشار الدول الأعضاء قبل أن تصبح هذه التغييرات نهائية. وأضاف أن مخاوف وفده توافقت مع المخاوف التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٤١ من تقريرها بشأن إدارة شؤون الإدارة والتنظيم. وفي جميع الحالات ينبغي أن يتطابق مستوى المسؤولية مع مستوى السلطة. وإن وفده مستعد لمراجعة أي إجراء آخر من شأنه أن يعزز هذه المستويات.

٥٨- وقال إنه يبدو أن عملية إعادة التشكيل يسيطر عليها اتجاه نحو جعل إلغاء الوظائف الرفيعة المستوى حلا لمشكلة تخفيض عدد الموظفين. ولا يؤيد وفده السبب المعطى لتخفيض رتبة مدير مركز التجارة الدولية، فهذه مبادرة لا تبدو رشيدة في المناخ التجاري الدولي السائد هذه الأيام. ومما يبعث على الانزعاج بنفس القدر قرار إلغاء وظيفة المدير التنفيذي لمركز المستوطنات البشرية (الموئل) واقتراح دمج أنشطة المركز مع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولا يرى وفده من المناسب تأييد التغييرات المقترحة خشية أن تضر ببرامج المستوطنات البشرية، التي تجدد الاهتمام بها عقب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٥٩- وأضاف أن من الملاحظ أن جميع عمليات إلغاء الوظائف وإعادة وزع الموارد تقريبا أثرت بصورة رئيسية على المجالات ذات الاهتمام الحيوي للبلدان النامية: مركز التجارة الدولية، مركز المستوطنات البشرية، مركز شؤون الشركات عبر الوطنية، مركز العلم والتكنولوجيا. ولهذا السبب من المهم تجنب إعطاء انطباع بأن الإصلاح يهدف إلى تهميش القضايا التي تهم البلدان النامية. وقال إن وجه الأمم المتحدة الجديد لم يظهر بعد للجمهور العام. وليس تخفيض رتب الوظائف أو تحويل الموارد هو الطريقة الصحيحة لتحسين صورتها.

٦٠- السيد كاريوتشكي (هنغاريا): قال إن للأمين العام دورا كبيرا يؤديه في إعادة تشكيل هيكل المنظمة. وهذه ممة ما زالت تحظى بتأييد وفده. يضاف إلى ذلك أن الدول الأعضاء بينت بوضوح أنها ترغب في ممارسة حقها في تحديد مستقبل المنظمة. وإن وفده، إذ يضع ١لك نصب عينيه، قد احتار عندما ووجه بعملية إعادة تنظيم جذرية لهيكل الأمانة العامة في منتصف دورة ميزانية عادية. فبعد مذكرة الأمين العام (A/47/753) بدا من المنطقي التحرك نحو مناقشة موضوعية في المحافل الحطومية الدولية، ولكن يبدو أن الفرصة قد ضاعت. ولا يجب أن تحل مساهمات أفرقة الخبراء الرفيعة المستوى، على افتراض أنه سيرحّب بها، محل قرارات الهيئات الحكومية الدولية. وكان من الأفضل، والأنسب توقيتا أيضا، أن تنفذ المرحلة الثانية من الإصلاح في نفس الوقت الذي تبدأ فيه الميزانية العادية

(السيد كاربوتشكي، هنغاريا)

الجديدة في عام ١٩٩٤. وما زال من الممكن أن نأمل أن تتاح للدول الأعضاء فرصة، بعد حدوث الفعل على الأقل، للنظر فيما سيحدث في المرحلة الثانية.

٦١- ولما كانت الاقتراحات المقدمة تتجاوز حدود القطاعات المنفردة، من الصعب إظهار "عوامل التآزر" و"التهجين" بوضوح وبصورة تامة، وقياس "الكتلة الحرجة" من الموارد التي يشار إليها كثيرا لدى تنفيذ مهام معينة. غير أن من المأمول أن تمكّن بعض التغييرات الهيكلية، بمضي الوقت، من الاقتراب من الوضع المثالي لمنظمة أكثر كفاءة. وإن وفده مستعد، من هذا المنطلق، لتأييد الاعتبارات السياسية العامة التي أدت إلى إنشاء ثلاث إدارات جديدة، وإن كان يشعر، شأنه في ذلك شأن اللجنة الاستشارية، أن نقل الوظائف والمهام بين مراكز العمل يجب أن تقدم له تبريرات أوفى.

٦٢- وقال إن مبادرة الأمين العام إلى تركيز المساعدة التقنية للأمم المتحدة لتلبية احتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تلقى أجمل ترحيب. ومع ذلك ليس من المؤكد أن هذه المبادرة يجب أن تكون ضمن نهج متكامل إزاء التنمية ينبغي إثبات تفوقه على غيره من النُّهُج؛ فكما يقول المثل "من كبَّر اللقمة غصَّ بها". فلعل موارد المنظمة المحدودة لا تمكنها من تحقيق هذه الأهداف الطموحة.

٦٣- وأضاف أنه، وقد استعرض بسرعة مختلف القضايا التي أثارتها إعادة التشكيل المقترحة، لاحظ أن الفقرتين ١٩ و٢٠ من تقرير اللجنة الاستشارية رددتا المخاوف التي تراوده من نقل الموظفين إلى فيينا. فمن حقه أن يخشى على أنشطة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية، التي كانت حتى الآن مركّزة تركيزا جيدا، أن تخالطها شوائب في الهيكل الجديد المقترح. وينبغي أن تبحث الهيئات الحكومية الدولية المختصة هذه المسألة بالتفصيل. وثمة نقطة أخرى تثير القلق، وهي أن قضايا حقوق الإنسان المتصلة بالنهوض بالمرأة ستغرق كلية في تيه سياسة التنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك يود وفده أن يستوضح الطرائق والنصوص التشريعية التي ستمكن إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات من ربط أنشطتها بقدرات التحذير المبكر التي يجري تطويرها في القطاعين السياسي والإنساني من المنظمة، كما جاء في الفقرة ٣٧ من تقرير الأمين العام (A/C.5/47/88). وفي الفقرة ٤٠ (ب) من الوثيقة نفسها أثيرت قضية أي مهام الإدارة المالية يستطيع المراقب المالي أن يفوضه إلى إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية. ولكن ما هي المهام المقصودة هنا بالضبط؟ وأخيرا، يتساءل وفده إن كانت الوظائف الثماني المشار إليها في الفقرة ١٢٩ ما زالت لازمة، وإن كان يمكن استخدام بعضها لإعادة الوزع. ويبدو أنه يبرر هذا الإجراء عبء العمل الباهظ الذي حمّل على مكتب الاتصال التابع لمركز حقوق الإنسان في نيويورك.

(السيد كاربوتشكي، هنغاريا)

٦٤- وفيما يتعلق بخطة الأمين العام لإنشاء رتبة مد-٣ للموظفين المهنيين في مستوى رتبة الأمين العام المساعد (الفقرة ١٤)، قال إنه ليس من السهل فهم الفرق بين التعيينات السياسية والتعيينات المهنية، خاصة في منظمة عالمية حيث الطابع السياسي يتألف من الإرادة الجماعية لـ ١٨٠ دولة عضوا. ومن حق الأمين العام أن يعين أعلى مستوى من الموظفين، ولكن هذا لا يستبعد الموظفين المهنيين من شغل وظيفة برتبة وكيل الأمين العام أو الأمين العام المساعد. ويلزم تقديم مزيد من التبرير والإيضاح لإنشاء رتبة مد-٣، وفوق كل شيء يلزم توضيح كيف يمكن منع انتشار وظائف من هذا النوع. وقد أبدت اللجنة الاستشارية ملاحظات مناسبة في الفقرات من ٤٤ إلى ٤٨ من تقريرها.

٦٥- وقال إن وظائف الموظفين المسؤولين عن مالية المنظمة وسياسات الموظفين يجب أن تحمى من التغييرات الموسمية في الرتب العليا لأنها وظائف فنية جدا ويجب أن تملأ على أساس دراية المرشحين وخبرتهم. وإن الوضع الراهن، حيث صنفت الوظائف التنفيذية الحساسة في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم برتبة مد-٢ غير مرض، بالنظر إلى مستوى المسؤولية والسلطة المرتبطتين بهذه الوظائف. وأشار إلى أن وفده أيد التخفيضات في عدد الوظائف الرفيعة المستوى التي أوصى بها فريق الثمانية عشرة (فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الرفيع المستوى المعني باستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة)، ورحب بالتخفيضات التي اقترحها الأمين العام في الجزء الأول من الدورة السابعة والأربعين. غير أنه يخشى أن يؤدي إنشاء وظائف جديدة رفيعة المستوى في أماكن أخرى، يقابله التخفيض في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم حصرا، إلى خلق مشاكل وظيفية. فعندما أعربت اللجنة عن إرادتها في قراراتها ومقرراتها، خاطبت الأمين العام، ولكنها في الواقع العملي كانت تخاطب موظفين فنيين برتبة مد-٢ مقابل الإدارات والمكاتب الأخرى. ولذلك فإن تنفيذ ولايات اللجنة سيتضرر إذا حصل انقطاع في سلسلة القيادة، كما هو الحال بوضوح في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم. ومن شأن توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٤٧ من تقريرها (A/47/7/Add.15) عمليا أن تعيد أمر سلسلة القيادة إلى نصابه.

٦٦- السيد جو كويلين (الصين): قال إن التعديل الهيكلي وإعادة توزيع المهام في عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة. ومن شأن نتائجها أن تؤثر تأثيرا مباشرا على تنفيذ البرامج وعلى مستقبل المنظمة نفسها. وفي رأيه أن من الضروري جدا إصلاح هيكل المنظمة، وتحسين إدارتها، وزيادة كفاءة أدائها الإداري والمالي. وأشار إلى أن رئيس مجموعة السبعة والسبعين أثار في البيان الممتاز الذي أدلى به باسم تلك المجموعة، عددا من الأسئلة تثير قلقا شديدا لدى وفده هو أيضا.

(السيد جو كويلين، الصين)

٦٧- وفي رأي وفده أن إصلاح الأمم المتحدة يتطلب مشاورات تامة مع جميع الدول الأعضاء، والأمانة العامة، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة. وبينما الأمين العام هو المسؤول عن إصلاح الأمانة العامة، باعتباره المسؤول الإداري الأول، ينبغي أن يتم الإصلاح على أساس العملية التي كانت جارية في مختلف المنظمات الحكومية الدولية. وأشار إلى أن اللجنتين الثانية والثالثة تناقشان حاليا إصلاح الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وحتى تكتمل هذه المداولات، لن يكون من المناسب، بل ربما يكون من الضار، تنفيذ برامج الإصلاح في الإدارات المقابلة لهما في الأمانة العامة.

٦٨- وبينما الفجوة بين الشمال والجنوب، وبين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع، فإن الطريقة الوحيدة لتحقيق أهداف الإصلاح حقا هي إعطاء أهمية أكبر لقضايا التنمية الاقتصادية، وبخاصة تنشيط ونمو البلدان النامية. ويود وفده أن يؤكد أن البرامج الخمسة ذات الأولوية التي أقرتها الجمعية العامة بالفعل (السلم والأمن، التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لإفريقيا، البيئة، مكافحة المخدرات) يجب أن تنعكس انعكاسا تاما في كل عملية الإصلاح. وفيما يتعلق بالتدابير المحددة التي ستتخذ لتحقيق هذه الأهداف على وجه أفضل، ينبغي أوّلا استطلاع آراء الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية. وكما أشار رئيس مجموعة السبعة والسبعين في الجلسة السابقة، ينبغي أن يكون التنفيذ التام والفعال للبرامج التي وافقت عليها الجمعية العامة المعيار المستخدم في تقييم مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام.

٦٩- وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية، يود وفده أن يبين أن الإدارات الفنية المتخصصة والوكالات المتخصصة، كتلك المعنية بالشركات عبر الوطنية وبتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، قد أدت دورا نشطا ومفيدا لسنين عديدة في تعزيز التنمية والتقدم التقني للبلدان النامية، وأشادت بها تلك البلدان إشادة كبيرة. وحذر من أن اقتراح نقل ست وظائف من مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى جنيف وترك أربع وظائف في نيويورك قد يضر بتنفيذ البرامج التي اعتمدتها الجمعية العامة لتعزيز قدرات البلدان النامية في ميدان العلم والتكنولوجيا. وهناك مثال آخر هو مجلس الأغذية العالمي. إن وضعه في روما مناسب جدا للمشاورات والإدارة في ميدان عمله، كما أن دوره هو الآخر كان موضع تقدير البلدان النامية. فإذا كانت هذه الوكالات سيعاد تنظيمها أو تنقل أو تدمج مع غيرها فقد يتضرر دورها، وإمكانية حدوث هذا الضرر تسبب قلقا لوفده.

٧٠- وفي موضوع اللامركزية والتنسيق الإقليمي للأمم المتحدة، قال إن وفده يشارك رئيس مجموعة السبعة والسبعين الرأي الذي أعرب عنه. فإذا قسمت الأنشطة البرنامجية بين المناطق الإقليمية وكان

(السيد جو كويلين، الصين)

التنسيق غير مرض، فقد تذهب كل منطقة في سبيلها، وهذا سيضر بتنفيذ الأنشطة البرنامجية على الصعيد العالمي. وينبغي، كما لاحظت مجموعة السبعة والسبعين، أن تأخذ اقتراحات تحقيق اللامركزية في الأنشطة المتعلقة بالموارد الطبيعية والطاقة والمياه في الحسبان ضرورة المحافظة على خدمة معلومات عالمية مستكملة في المقر. وفيما يتعلق بتعيين المنسقين الإقليميين للأمم المتحدة الذي ذكره الأمين العام في تقريره، قال إن هذا الإصلاح ذو طبيعة سياسية وينبغي إجراء المزيد من المشاورات مع كل الدول الأعضاء.

٧١- وفي موضوع مسائل الميزانية العامة، قال إن وفده يعتقد بأن نقل بعض الوكالات وإعادة وزع الموظفين ستؤدي قطعا إلى زيادة في النفقات. ولذلك يلزم إجراء تحليلات مفصلة ومشاورات. وقال إن الأمين العام أشار أيضا إلى عدد من الإصلاحات في إجراءات الميزانية وذكّر بأن الأمم المتحدة قد اتخذت بالفعل بعض القرارات المتعلقة بالمبادئ. فوفقا للإجراء العادي تنظر اللجان الفنية، كاللجنتين الثانية والثالثة، أولا، في القضايا المعنية وتقدم توصيات محددة، ثم تنظر اللجنة الخامسة في الآثار المالية. وأضاف أن من المهم المحافظة على الإجراء العادي في مسائل الميزانية؛ ويود وفده أن يعرب عن قلقه إزاء هذه المسألة.

٧٢- وفي مسألة تخفيض عدد الوظائف الرفيعة المستوى وتعزيز الإدارة، قال إن وفده يعتقد بأن تلك العملية يجب أن تتم بأسلوب رشيد وفقا للاحتياجات الحقيقية. وكما أشار الوفد الياباني في الجلسة التاسعة والخمسين، ينبغي الاحتفاظ ببعض الوظائف الرفيعة المستوى، لا سيما الوظائف التي في إدارتي المالية والميزانية وشؤون الموظفين. فهاتان الإدارتان ذواتا أهمية بالغة للأمم المتحدة، وتود دول أعضاء كثيرة أن تعززهما زيادة على ما هما عليه. ولذلك ينبغي إبقاء وظيفتي المراقب المالي ورئيس مكتب تنظيم الموارد البشرية في رتبة الأمين العام المساعد لتيسير إدارة الموارد المالية وشؤون الموظفين.

٧٣- وأخيرا، قال إن وفده يؤكد ضرورة إجراء مزيد من المشاورات فيما بين الدول الأعضاء بشأن تدابير وعناصر إصلاحية محددة. وهو من جانبه مستعد للمشاركة في المداولات على أمل أن تحقق جهود الأمم المتحدة الإصلاحية نتائج مثمرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.